

لذا كرم حظ الانثيين لان الباقي من مسئلة المذكورة كان ثلثة عشر وضربها  
في وفق مسئلة الانوثة الذي هو الثلثة صار مائة وربعه عشر فنقسم بين الاولاد كما  
هو المعلوم فقوله وان ولدت ابي وان ولدت الحاصل الحامل ميتا فيعطي  
من جميع الموقوف وهو مائة وثمانية عشر للزوجة والا بدين كل ما كان موقوفا من  
نصيبهم وهو احد عشر سها ثلثة للزوجة وكل واحد من الابوين اربعة فيبقى مائة  
واربعة فيعطى للبت الى تمام النصف لانه حقها وانما النصف مائة وثمانية وقد  
كانت اخذت عشر فتغيرها بخمسة وستين سها ايضا فيبقى تسعة وهي ايضا  
للاب بالنصيب لان مع البنت فرضا وتقصيها واعلم ان هذا الاصل  
انما يجري فيما تغير فرض الوارث بالحمل واما اذا لم يتغير فرض الوارث به  
كما اذا ترك المرأة حاملا وابنا فانه يعطى للمرأة الثلث اذ فرضها لا يتغير فلا يوقف  
شئ من نصيبها وكذا اذا كان الوارث من حيث قطبه في احد الخالين فانه  
لا يعطى شي لان الاستحقاق مشكك والتدريث في موضع الشك غير كافي كما  
اذا ترك امراة حاملا وانما او حما فانه لا يعطى للاخ او اعم شئ لا مكان ان يكون  
الحمل ذكرا فيقطع كل منها فضل في المفقود والى الحكم اعلم ان المفقود  
هو الهاب المجهول الموت والحياة لكنه جبي في مال حق لا يرث منه احد ويوقف

مال

مال حتى يجمع اي يتبين مائة او يضي مدة يحكم فيها بموتها واحتلت واختلف  
الدواية في تلك المرة ففي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة انه اذا لم يبق احد من  
اقربائه حكم عوته وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان تلك المدة مائة  
وعشرون سنة من يوم ولد فيه وقال محمد مائة وعشرون سنة وقال ابو يوسف  
مائة وخمسة عشر وقال بعضهم ثمانون سنة وقال بعضهم موقوف الى اجتهاد  
الامام فقوله وهو موقوف للحكم عطف على قوله حتى المفقود موقوف حكمة  
في حق الغير حتى يوقف نصيب المفقود من مال مورثه كما في الحمل فاذا مضت  
المدة فاله لورثته الموجودين عند الحكم بموته وما كان موقوفا لاجل من ماله مورثه  
يتعدى وارث مورثه الذي فقد من ماله قوله الاصل اي الرب في تصحيح  
مسائل المفقود ان تصحيح المسئلة على تقدير حيوتهم ثم تصحيح المسئلة على  
تقدير وفاته وباقي العمل ما ذكرناه في الحمل اي في تصحيح مسئلة العمل معي  
لا فرق بين طريق التصحيح لمسئلة المفقود وبين طريق تصحيح مسئلة الحمل  
غير ان كنا نلحق في تصحيح مسئلة الحمل بين حالتي الذكورة والانوثة ورحمها  
ننظر بين حالتي الحيوة والمماتة فننظر في المسئلتين فان توافقا يوجب  
وفوق احداهما في كل الاخر وان تباعدت يوجب كل احداهما في كل الاخر ثم يوجب